

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون  
اللجنة الأولى

الجلسة ٢٦

الثلاثاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد فالنسيا رودريغيز . . . . . (كوادور)

تقرر ذلك.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٦٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة أنتاركتيكا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا، وهو المتكلم الأول في المناقشة المتعلقة بالبند ٦٧ من جدول الأعمال.

المناقشة العامة، النظر والبت في مشاريع القرارات (A/C.1/49/L.53؛ A/49/370)

السيد رزالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر الوفد الماليزي أيما سرور أن المناقشة المتعلقة بمسألة أنتاركتيكا، والتي ظلت تجري في هذه اللجنة طوال الأعوام الـ ١٤ الماضية، قد تمخضت بعد طول انتظار عن نص يعتمد بتوافق الآراء. وقد رأى وفد بلدي دوما أن التعاون الدولي هو السبيل الوحيد لضمان أن تظل أنتاركتيكا تراثا للإنسانية. ومن واجبي أن أهني الأطراف الاستشارية وغير الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا على إتاحة هذه المناسبة التاريخية، وفتح صفحة جديدة في التعاون الدولي بشأن أنتاركتيكا. ونص توافق الآراء المعروف علينا يفي بالأهداف التي قررنا تحقيقها حينما بدأت المناقشة في الأمم المتحدة قبل ١٢ عاما. وهو مثال حسن لتوافق آراء يراعي المواقف الوطنية للوفود ويحترمها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لبرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني، وقرارها اللاحق، ستبدأ اللجنة عصر اليوم المناقشة العامة والنظر والبت في مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٦٧ من جدول الأعمال المعنون "مسألة أنتاركتيكا".

وبعد مشاورات مع الوفود، وموافقة اللجنة، أود أن أقترح أن تشرع اللجنة في البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/49/L.53 وفي نيتي أن أعرض مشروع القرار هذا - المقترح من الرئيس كيما يعلم الأعضاء - وذلك بعد أن نكون قد استمعنا الى جميع البيانات في المناقشة العامة.

وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة توافق على ذلك الاقتراح.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بالمعلومات المتعلقة بتنفيذ الفروع ذات الصلة من الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، ونلاحظ أنه في القرار المتخذ في الاجتماع الاستشاري الثامن عشر لمعاهدة أنتاركتيكا، المعقود في كيوتو في نيسان/أبريل الماضي، طلب الى اللجنة العلمية المعنية بالأبحاث الخاصة بأنتاركتيكا أن تقدم خططها الاستراتيجية لأبحاث التغير العالمي في أنتاركتيكا الى أمانات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واللجنة التفاوضية الحكومية الدولية للاتفاقية الاطارية لتغير المناخ، وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المسببة لنضوب طبقة الأوزون.

ولا يزال التلوث يمثل مشكلة بيئية كبرى في أنتاركتيكا. ومع زيادة الأنشطة البشرية يتوقع أن يزداد الوضع سوءاً. وقد اعترفت الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا بهذه الحقيقة. ذلك أن عدد البلدان التي تقيم برامج بحثية وعدد السواح الراغبين في زيارة أنتاركتيكا أخذ في الازدياد. وهذا التطور يزيد من الحاجة الى الطاقة، وهذا بدوره يزيد من مخاطر الانسكابات النفطية، ويساعد على تفاقم مشكلة التخلص من النفايات.

إن هشاشة بنية أنتاركتيكا إزاء حوادث انسكاب النفط أمر يثير الانزعاج، وقد جاء في تقرير نشر مؤخراً في صحيفة "نيويورك تايمز" أنه في الفترة بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من هذا العام، انسكب ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ جالون، وهذا يقدر بما يتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة من اجمالي كمية الوقود المخزونة في تلك القاعدة. وكان الوقود المسكوب هو السولار المستخرج من البترول، وهو عالي السمية ولا يمكن تنظيفه بسهولة. وقد أصبحت لما مجموعه ٢٦ من البلدان الموقعة على معاهدة أنتاركتيكا لعام ١٩٦٥ قواعد علمية في المنطقة، وهي معا تستخدم ١٦ مليون جالون من الوقود العضوي كل عام لتوفير التدفئة لما يقرب من ٣ ٠٠٠ شخص. ولتجنب المزيد من التلوث في أنتاركتيكا من حوادث انسكاب الزيوت، نود أن ندعو الأطراف الاستشارية الى اتخاذ خطوات لكفالة أن تستعد قواعدها العلمية استخدام الهيدروكربون كوقود، وتستعويض عنه بتوليد القوة الكهربائية من الشمس والرياح.

كما تشكل أنتاركتيكا مجالاً حاسماً في جهود البشرية لفهم ظواهر طبيعية مثل الاحترار العالمي واستنفاد طبقة الأوزون. والآثار الضارة للأنشطة البشرية في أنتاركتيكا ستحرم بني البشر من الفرصة العلمية لدراسة هذه التغيرات العالمية.

إن حماية أنتاركتيكا مسألة حيوية للنظام الايكولوجي العالمي، فهي تشكل ١٠ في المائة من مساحة الكرة الأرضية، وبها أكثر من ٧٠ في المائة من الاحتياطات المعروفة للمياه العذبة على هذا الكوكب، و ٩٠ في المائة من الصفائح الجليدية في العالم. ونظراً لالتقاء ثلاثة محيطات كبرى عند انتاكتيكا، فإن لها تأثيراً رئيسياً على المناخ العالمي. كما أنها تحتل موقعا فريدا باعتبارها مستودعا للموارد المعدنية والبحرية وغير ذلك من الموارد. ولها أيضا قيمة نضيسة للعالم بأسره بوصفها مختبرا طبيعيا ومحطة للمراقبة البيئية.

وفي هذا الصدد، كان اعتماد الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، البروتوكول المتعلق بحماية البيئة خطوة نحن في أمس الحاجة اليها. وقد دلت نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، على التزام المجتمع الدولي باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية، وذلك لخلق أمل في المستقبل للأجيال القادمة. ووفدي على ثقة من أن هذه اللجنة بمقدورها الآن أن تعمل اعتمادا على الشواغل المشتركة والجادة على ضمان أن يكون لمصالح المجتمع الدولي بأسره، المستندة الى الأمم المتحدة، تأثيرها على مسار أنتاركتيكا في المستقبل.

ولا يزال وفد بلدي على اقتناع بأن الأمم المتحدة، إذا قامت حقا بدورها كمنظمة حكومية دولية عالمية، يمكن أن تضطلع بدور هام في هذه القضية. فالأمم المتحدة، بشبكته العالمية، تملك القدرة على استقبال المعلومات المتعلقة بأنتاركتيكا وتوزيعها على الدول الأعضاء والمنظمات البحثية والمنظمات غير الحكومية. وعلى المجتمع الدولي أن يعزز التطورات الايجابية التي تحققت في قمة ريو للترويج لأهمية حماية أنتاركتيكا وأثرها على البيئة العالمية. وينبغي للأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا أن تعقد سنويا حلقات دراسية وندوات بشأن هذا الموضوع، على أساس ما تم الاتفاق عليه في قمة ريو.

وفي إطار برنامج العمل المواضيع المتعدد السنوات للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، الذي اعتمده تلك اللجنة في دورتها الأولى في حزيران/يونيه ١٩٩٣، ستنظر اللجنة في عام ١٩٩٦، في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١. ونحن نتطلع، في هذا الصدد، الى أن تقوم الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا بتزويد اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها لعام ١٩٩٦

البروتوكول ملزما قانونا. وعلى هذا ليس هناك ضمان في هذا المنعطف بأن أحكام بروتوكول مدريد ستنفذ بما يحمي البيئة في أنتاركتيكا حماية فعالة.

ويجمل بكل بلد من البلدان أن يحرص على التأكد من وفاء البروتوكول بغاياته على نحو جدي من أجل حماية البيئة في أنتاركتيكا. وسيكون هذا جهدا هاما صوب كفالة الحماية الدائمة لأنتاركتيكا. ويحدونا وطيد الأمل بأن تتمكن الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا من العمل في سبيل التصديق السريع على التدابير الايجابية الواردة في البروتوكول وتنفيذها بالكامل. كما نحث الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا على مواصلة بذل جهودها من أجل تعزيز أحكام البروتوكول، وتطوير مرفقات جديدة حسب الاقتضاء، والتفاوض بشأن نظام المسؤولية وأهم من كل شيء، الاتفاق على حظر دائم على جميع أنشطة الموارد المعدنية في أنتاركتيكا. وفي الوقت ذاته، نطالب الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا بإشراك الأمم المتحدة في عملية تعزيز بروتوكول مدريد.

وتجد ماليزيا مدعاة للتشجيع في تزايد التعاون الدولي بشأن البيئة والبحث العلمي في أنتاركتيكا.

ونحن على ثقة من أن التعاون الدولي في أنتاركتيكا، بالاشتراك التدريجي للأمم المتحدة، سيزداد قوة على مر الوقت.

وختاما، بصفتي ممثلا لماليزيا، البلد البادئ بهذه المناقشة تقليديا، أجد لزاما علي أن أنوه مع التقدير العميق بجميع الذين أيدوا تاريخيا وعلى نحو مستمر مشاريع القرارات الخاصة بأنتاركتيكا، حتى في الحالات التي اقتضت طرحها للتصويت. ونحن ممتنون لتأييدها لمشروع القرار الحالي أيضا، ونتطلع قدما الى استمرار تأييدها في عام ١٩٩٦. وأود أن أرحب بالروح الايجابية التي تبديها الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا، بما في ذلك الدولة القائمة بالتنسيق لهذا العام، ألا وهي اليابان. كما أود أن أتقدم بتقديرنا لوفد نيوزيلندا على اسهامه المفيد الى أبعد الحدود، وأن أشكر الوفد البريطاني أيضا. ومن بين المنظمات غير الحكومية، أجد لزاما علي أن أنوه بالمعلومات والاسهامات القيمة من منظمة "غرين بيس"، التي لولاها لما اتسعت دائرة المناقشة المستنيرة بشأن هذا الموضوع. فمُنظمة "غرين بيس" تستأهل

ويود وفدي أن يعبر عن تقديره للأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا لتزويدها الأمين العام بتقرير عن اجتماعها الثامن عشر. وهذا يدل على روح التعاون الضرورية جدا لاقامة مشاركة بين الأطراف الاستشارية والأطراف غير الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا. ويقطع التقرير شوطا بعيدا صوب مساعدة الأطراف غير الاستشارية. على فهم مختلف جوانب الأنشطة التي تضطلع بها الأطراف الاستشارية والتي تهم بقية المجتمع الدولي. وتتضمن هذه الأنشطة تشغيل نظام معاهدة أنتاركتيكا وبروتوكول حماية البيئة الملحق بمعاهدة أنتاركتيكا، والسياحة والأنشطة غير الحكومية في منطقة المعاهدة، وعمليات التفتيش بمقتضى المعاهدة.

ويرحب وفدي بإشراك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الطيران المدني الدولية والمنظمة البحرية الدولية، بدعوة من الاجتماع الثامن عشر للأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا، المعقود في كيوتو. ونشجع دعوة الخبراء من هذه الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة الى جميع الاجتماعات المقبلة. وفي هذا الشأن، يسرنا أن نلاحظ بأن الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا قد وافقت على توجيه الدعوة الى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لحضور الاجتماعات المقبلة للأطراف الاستشارية وذلك للمساعدة في العمل الموضوعي.

وإذ نأخذ في اعتبارنا أن اللجنة الأولى ستعقد في هذا البند في الدورة الحادية والخمسين، فإننا نود أن نطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم تقريرا عن نتائج مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تلك الدورة.

لقد سبق أن رحب وفد ماليزيا بالخطوة الايجابية التي اتخذتها الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا بالتوقيع في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ على بروتوكول حماية البيئة المتعلق بمعاهدة أنتاركتيكا، بالرغم من وجود بعض أوجه القصور فيه. ونسلم بأن البروتوكول تدبيرا لحماية بيئة أنتاركتيكا من الآثار المدمرة للأنشطة الانسانية في تلك القارة الهشة. وثمة مصلحة عامة في التماس دخول البروتوكول حيز النفاذ على وجه السرعة. ولكن حتى الآن لم يوقع على البروتوكول سوى عدد قليل من البلدان، وقد أعربت بضع حكومات أخرى عن عزمها على التصديق عليه، ولكن بالمعدل الحالي قد تنقضي سنوات عديدة قبل أن يصبح

لقد اعتمدت ١٢ دولة معاهدة أنتاركتيكا في عام ١٩٥٩؛ وهناك الآن ٤٢ دولة تدرج في عداد الدول الأطراف في المعاهدة. وهنا أود أن أشدد على أن معاهدة أنتاركتيكا ستبقى مفتوحة أمام أي دولة عضو في الأمم المتحدة تريد الانضمام إليها.

إن المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٦١، تكفل لصالح جميع البشر أن يقتصر استخدام أنتاركتيكا إلى الأبد على الأغراض السلمية وألا تصبح مسرحاً أو موضوعاً لنزاع دولي.

وتحتوي المعاهدة على أحكام تتسم ببعيد النظر لتحقيق أهدافها. وتتضمن هذه الأهداف تدابير لحظر الأنشطة العسكرية والتفجيرات النووية وتصريف النفايات المشعة. وتتضمن المعاهدة حرية البحث العلمي وهي تشجع التعاون العلمي الدولي. كما تنص أيضاً على تبادل المعلومات التفصيلية عن الأنشطة في أنتاركتيكا وتسمح للمراقبين بحرية الوصول إلى جميع مناطق أنتاركتيكا لكفالة الامتثال لأحكام المعاهدة. وبفضل هذه الضمانات، أحرزت المعاهدة أكبر النجاح في تحقيق أهدافها.

وعملاً بمواد المعاهدة ذات الصلة، فإن ممثلي الدول الأطراف يجتمعون بصورة منتظمة لتبادل المعلومات، ويتشاورون بشأن المسائل التي هي محل اهتمام مشترك لوضع تدابير يوصون بها حكوماتهم نهوضاً بهدف المعاهدة.

إن قيمة أنتاركتيكا بوصفها منطقة صالحة لإجراء أبحاث علمية، وبخاصة الأبحاث الضرورية لفهم البيئة العالمية، قد حظيت باعتراف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وبالانضمام إلى المعاهدة، تلتزم الدول بحماية بيئة أنتاركتيكا، التي هي أكبر مساحة من اليابسة لم تفسد بعد.

والواقع، إن أهم المسائل التي تشغل أنتاركتيكا اليوم تتعلق بالبيئة. فالدول الأطراف في المعاهدة ما فتئت تدرك هذه المسائل منذ بداية الستينات. ولذا، فإن الدول الأطراف اعتمدت في ١٩٦٤، التدابير المتفق عليها لحفظ الحيوان والنبات في القارة الجنوبية (أنتاركتيكا). وكمتابعة لهذا دخلت اتفاقيتان حيز النفاذ - وبخاصة اتفاقية حفظ فقمة القارة الجنوبية (أنتاركتيكا) واتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في القارة الجنوبية

تعبيراً خاصاً عن التقدير، وكذلك بالطبع جميع الوفود وأفراد الأمانة العامة وغيرهم من الذين لم أذكرهم بالاسم والذين بفضلهم أصبح الوصول إلى توافق الآراء أمراً ممكناً.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
أتكلم اليوم بشأن هذا البند للإدلاء ببيان نيابة عن جميع الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا.

لقد أدرجت مسألة أنتاركتيكا على جدول أعمال الجمعية العامة للمرة الأولى أثناء دورتها الثامنة والثلاثين في عام ١٩٨٣. وفي تلك الأيام، اعتمدنا بتوافق الآراء قرارات بشأن هذه المسألة. ولكن منذ عام ١٩٨٥، أصبح من المستحيل تحقيق توافق آراء في الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، لأن القرارات المقترحة كانت تشكل في أهمية وفعالية نظام المعاهدة التي تضم عدداً كبيراً من أعضاء الأمم المتحدة كأطراف فيها. وإزاء هذه الخلفية، وكما يدرك أعضاء اللجنة إدراكاً تاماً، ما برحت الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا منذ ذلك الحين تحجم عن المشاركة في التصويت على مشاريع القرارات بشأن هذا البند.

غير أنه من دواعي سعادتي اليوم أن أذكر أنه قد أعد هذا العام، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٨٥، مشروع قرار، يمكن على ما نأمل، أن يحظى بتوافق آراء كامل عضوية اللجنة.

إن مشروع قرار هذا العام يجسد على النحو المناسب الفوائد الايجابية التي توفرها معاهدة أنتاركتيكا لصيانة السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتعاون الدولي. ولقد كانت الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا تعتقد على الدوام أن التعاون بين الأمم هو المفتاح لمستقبل أنتاركتيكا. ويسر الدول الأطراف في المعاهدة أن روح التعاون قد سادت هذا العام، بحيث أصبح ممكناً اتخاذ قرار بتوافق آراء حقيقي بشأن هذه المسألة.

وأود أن أعرب عن أسى آيات التقدير لماليزيا والدول الأطراف في المعاهدة على جهودها الدؤوبة والبنائة التي أدت إلى تحقيق هذا الانجاز البارز.

وهذه المعاهدة ما برحت منذ ما يزيد عن ٣٠ سنة تؤدي دورها بكفاءة في تنسيق أنشطة البلدان المهمة بالاستخدام السلمي لأنتاركتيكا. ولقد سجلت الدول الأطراف في المعاهدة تقدماً هاماً في البحوث العلمية التي أجرتها بصورة انفرادية وبالتعاون فيما بينها.

لبرنامج رصد منسق على نطاق القارة يكون مصمما للوفاء بمتطلبات البروتوكول على وجه التحديد.

وثانيا، بالنسبة لمسألة السياحة في أنتاركتيكا، ينبغي التذكير بأن أحكام بروتوكول معاهدة أنتاركتيكا المتعلقة بحماية البيئة تنطبق على كل من الأنشطة الحكومية وغير الحكومية في أنتاركتيكا، بما فيها السياحة. ونتيجة لذلك، فإن الالتزامات بموجب المادة ٨ والمرفق الأول للبروتوكول سيكون لها على السياحة نفس الأثر الواقع على أية أنشطة أخرى يضطلع بها في أنتاركتيكا. وإن الدول الأطراف في المعاهدة على ثقة بأن عمليات السياحة في أنتاركتيكا يمكن تنظيمها بفعالية من خلال تنفيذ البروتوكول، وخصوصا متطلباته المتعلقة بتقييم الأثر البيئي. وفي الواقع، فإن مسيرتي الرحلات السياحية التجارية الذين ينشطون في أنتاركتيكا قد قاموا فعلا وقبل دخول البروتوكول حيز النفاذ بنشر وتقديم تقييمات الأثر البيئي الناجم عن عملياتهم. وهذا الاتجاه جدير بأن يلقى الترحيب.

ونحن نجدد دعوتنا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المهتمة بمستقبل أنتاركتيكا أو بتطوير الأنشطة العلمية هناك، للانضمام لمعاهدة أنتاركتيكا والاستفادة من المؤسسات القائمة ومن خبرات الدول الأطراف في المعاهدة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن ثقتي التامة بمشروع القرار والأمل المخلص في أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد هيرست (أنتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشهد هذا العام، ١٩٩٤، بدء السنة الثانية عشرة لمداولتنا بشأن مسألة أنتاركتيكا. ولعلكم تذكرون أن المناقشة بدأت في عام ١٩٨٢ وسط شكوك واسعة؛ ولم يكن متوفرا وقتئذ إلا النذر اليسير من البيانات العلمية المؤكدة بشأن الدور الهام الذي تضطلع به أنتاركتيكا في النظام البيئي العالمي. وبحلول ١٩٩٤، كانت معرفتنا بالقارة الأخيرة والوحيدة الخالية، قد ازدادت بصورة أوسع. ثم أن ازدياد المعرفة بالدور الذي تؤديه بيئة أنتاركتيكا قد قوى التزام بلداننا بالمحافظة على نظامها الإيكولوجي الفريد الذي يديم الحياة.

إن كتلة الجليد الأنتاركتيكية ذات قيمة للعلم لا تقدر بثمن. فطبقاتها تروي قصة التغيرات المناخية العديدة التي شهدتها الأرض وتسجل المستويات

(أنتاركتيكا). وبالإضافة إلى ذلك، فإن بروتوكول حماية البيئة الملحق بمعاهدة أنتاركتيكا قد اعتمد في مدريد في ١٩٩١. وهذا البروتوكول الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من معاهدة أنتاركتيكا ينشئ لحماية البيئة نظاما شاملا ملزما قانونا. ويتضمن البروتوكول أحكاما تتعلق بحظر الأنشطة المتصلة بالتنقيب عن الموارد المعدنية لأغراض غير أغراض البحث العلمي، ويتطلب أن تخضع الأنشطة البشرية في أنتاركتيكا لإجراءات التقييم البيئي، ويضمن أن الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا تتماشى وهدف حماية بيئة أنتاركتيكا والنظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها وتتصل بها. ومن بين الدول الأطراف في المعاهدة التي وقعت على البروتوكول، هناك عدد منها قد انتهى فعلا من إجراءات التصديق بينما تذكر أطراف أخرى أن الإجراءات التشريعية اللازمة في بلدانها قد تقدمت شوطا بعيدا مما يعطينا مدعاة للأمل بأن التصديق من جانب هذه البلدان قد يتم في ١٩٩٤ أو ١٩٩٥.

وفي هذه السنة عقد الاجتماع الاستشاري الثامن عشر المتعلق بمعاهدة أنتاركتيكا في كيوتو، باليابان، في الفترة من ١١ إلى ٢٢ نيسان/أبريل. وقد أثبت اجتماع كيوتو فائدته وأسهم في تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة عدد من المسائل بطريقة شاملة. ولذا تقرر إنشاء الفريق العامل الانتقالي المعني بالبيئة بغية الإعداد لدخول البروتوكول حيز النفاذ. ومن بين المسائل الأخرى التي جرى تناولها في اجتماع كيوتو مسألتا الرصد البيئي والسياحة.

فأولا، بالنسبة للرصد البيئي، تبذل جهود هامة من جانب الدول الأطراف في المعاهدة، سواء فرادى وجماعات، لرصد المعايير البيئية الرئيسية في أنتاركتيكا، التي تعد ذات أهمية حيوية في فهم العمليات العالمية ذات النطاق الأوسع. وقد وضعت برامج أبحاث كبرى لرصد جملة أمور منها التلوث الجوي، ونضوب طبقة الأوزون، وسلامة الصفيحة الجليدية لأنتاركتيكا وآثارها على ارتفاع منسوب البحر.

وحرصا على تلبية متطلبات البروتوكول من حيث رصد الأثر المتوقع للأنشطة التي يضطلع بها في أنتاركتيكا، يقوم عدد من الدول الأطراف في المعاهدة بدراسات تتعلق بالرصد. واستجابة لطلب الدول الأطراف، قررت اللجنة العلمية المعنية ببحوث أنتاركتيكا، ومجلس مديري البرامج الوطنية في أنتاركتيكا، عقد حلقة عمل بشأن الرصد. وسيوفر بذلك إطار

بالغا. لكن هذا القلق غير محدود بالغلاف الجوي لأنتاركتيكا؛ إنما قلقنا يرتبط أيضا بهشاشة بيئة أنتاركتيكا وقدرة تلك البيئة على التغلب على التغيرات الأخرى التي من صنع الإنسان. إن التغيرات في بيئة أنتاركتيكا من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تغييرات في المناخ والبيئة في أجزاء أخرى من العالم. وما من بلد سينجو من النتائج الضارة لهذه التغيرات.

لحوالي ١٢ عاما ظل وفد بلادي يكرر ألوانا من هذه التحذيرات. على أنه منذ ١٩٨٢ حدثت زيادة في الأنشطة الإنسانية في أنتاركتيكا. إن صيد البطريق، وانتشار المخلفات من سفن الرحلات والعمليات اليومية لمنشآت الأبحاث العلمية أمور تواصل تلويث أنتاركتيكا. فتصريف الفضلات من محطات وسفن الأبحاث العلمية، والتلوث من حرق الوقود الأحفوري، والانسكابات من السفن والصهاريج، وحرق المخلفات القابلة للاحتراق في حفر مكشوفة: كل هذه من بين أهم مصادر التلوث والتدهور البيئي في أنتاركتيكا. إن المشاكل المقترنة بالتلوث من الوقود الأحفوري لها أهمية خاصة: فالبكتريا المؤكسدة للزيت لا تتكاثر في درجات الحرارة التي هي دون درجة التجمد؛ ومن ثم، لن يتسنى حدوث قدر كبير من التحلل البيولوجي في أنتاركتيكا، لأنها دائما بالغة البرودة.

إن انسكاب زيت الديزل عام ١٩٨٩ من "باهيا باريسو" في محطة بالمر يبين إمكانية القضاء على عشائر كبيرة من أشكال الحياة البحرية، وبخاصة عندما تقع حوادث بهذا الحجم في ذروة موسم فقس البيض. وإن انسكاب حوالي ٢٠٠٠٠ جالون من السولار مؤخرا يمكن أن يفرض خطرا على الحياة الحيوانية في أنتاركتيكا وعلى سلسلة الغذاء إذا ما سال هذا الانسكاب إلى البحر عندما يحدث ذوبان الكتلة الجليدية في الأشهر الأذفا.

في ظل هذه الخلفية نذكر بمؤتمر الأمم المتحدة عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية. لقد تعهدت دول العالم بخفض التدهور البيئي بشكل جماعي، فيما هي تعزز التنمية الاقتصادية على نطاق عالمي. وهناك حاجة إلى تناول نتائج الأثر الضار للأنشطة الإنسانية على أنتاركتيكا. ووفد بلادي يردد القلق الوارد في تقرير الأمين العام في شكل سؤال. والسؤال هو هل الأنشطة الجارية لها قيمة تفوق الآثار البيئية المحتمومة، وهل من الممكن تخفيض هذه الآثار دون الانتقاص من قيمة الأنشطة.

التاريخية والراهنة للتلوث. وانتاركتيكا تمارس تأثيرا طاعيا على أنماط الدورة المحيطية وأنماط الطقس العالمي، وبالتالي على إنتاج الغذاء. وتقع القارة نفسها في صرة نظام الطقس الذي يسيطر على كوكبنا. وليس هناك أي نظام إيكولوجي قاري آخر يضطلع بمثل هذا الدور الهام. فالجو والجليد والبحار والحيويات في أنتاركتيكا تتفاعل بطريقة تؤثر على مناخنا العالمي برمته من خلال ما يطلق عليه العلماء تسمية الدورات البيولوجية الأرضية الكيميائية ودورة المحيطات العميقة، والنقل الجوي للطاقة والملوثات، والتغيرات في أرصدة الكتلة الجليدية.

فالبهار المحيطة بأنتاركتيكا غنية بأنواع العوالق. ومنطقة الالتقاء الانتاركتيكية - وهو الاسم الذي يطلق على نقطة التقاء البحار - هي مزيج من المياه الباردة والدافئة؛ وبذلك تهيئ بيئة مثالية لتوليد حياة بحرية وافرة، وهي تنتج مغذيات هامة تنتقل بدورها آلاف الأميال إلى المحيطات كطعام للأسماك. والسلسلة الغذائية في المحيطات إنما تبدأ في أنتاركتيكا. فإذا لوثت مياه أنتاركتيكا أمكن أن يؤدي ذلك إلى كارثة عالمية.

هناك بعض الشواهد على أن النشاط الإنساني على بعد آلاف الأميال من أنتاركتيكا يؤثر على بقاء العوالق؛ ويبدو أن استنفاد طبقة الأوزون فوق أنتاركتيكا يسبب الأشعة فوق البنفسجية المميتة التي تتسرب إلى البحار ملحقمة الضرر بحياة العوالق. كما أن إحراق الوقود الأحفوري بكثرة منذ بداية الثورة الصناعية منذ مائة عام قد تسبب في الاحترار العالمي؛ وارتفاع درجات حرارة المحيط قد يؤثر بدوره على إنتاج العوالق؛ وقد يسبب الاحترار العالمي أيضا ذوبان جليد أنتاركتيكا وقد يترتب على ذلك ارتفاع عالمي في منسوب البحار. إن الأثر المترتب على العوالق ليس معروفا بعد؛ ومع ذلك، نعرف أن ثمة آثارا ضارة قد تقع على مناطق بأكملها، مثل منطقة الكاريبي التي أنتمي إليها، وهي بعيدة تماما عن أنتاركتيكا. وهذه الحقيقة وحدها تلزمنا بالاشتراك في المناقشة.

إن زيادة المعرفة بأنتاركتيكا أمر هام إذا ما كان لنا أن نتفهم ظواهر مثل الاحترار العالمي واستنفاد طبقة الأوزون. ولقد وصف الأمين العام هذه الظواهر - بحق - في تقريره بأنها النتائج غير المتوقعة والبعيدة المدى للتلوث الصناعي. ولعلكم تذكرون أنه في ١٩٩٢ امتدت منطقة الاستنفاد الشديد للأوزون فوق أنتاركتيكا أكثر من ٩.٤ من ملايين الأميال المربعة، وهذا لا يزال يشير قلنا

شأنه أن يساعد على تقليل الأثر الضار للأنشطة العلمية على القارة. بينما ينشر المعرفة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دولتي أوضحت في كثير من الأحيان اهتمامها بأمر التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها. ولقد كان المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في شهر نيسان/أبريل من هذا العام، أصدق بيان على ذلك. إن الفهم الأفضل للصلة التي لا يمكن إنكارها بين بيئة أنتاركتيكا والنظم الإيكولوجية التابعة لها والمرتبطة بها، من ناحية، والمناخ العالمي من ناحية أخرى، سيكون لصالح الجزر وجميع البلدان. ونحن نلاحظ، بوجه خاص، أن هناك جهداً متنامياً لوضع وتنفيذ تدابير لمنع الآثار البيئية الضارة للأنشطة العالمية، أو على الأقل لتقليلها.

ويختتم وفد بلدي بيانه بتوجيه نداء لحماية وصون بيئة أنتاركتيكا والنظم الإيكولوجية التابعة لها والمرتبطة بها؛ وإننا نرى أن فكرة جعل أنتاركتيكا باحة عالمية حان وقتها. وجعلها باحة عالمية، ستحمي بيئة أنتاركتيكا الهشة؛ ويمكن أن تصبح القارة منطقة سلم، خالية من الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة ومن جميع الأنشطة العسكرية. ويمكن الحفاظ على أنتاركتيكا باعتبارها رمزا للأمل، ومثالا فريداً على قدرة البشرية على الحفاظ على ماضيها، وعلى ضمان حاضرها، وكفالة مستقبل للأجيال التي لم تولد بعد.

السيد توراي (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي أن أشكركم، وأن أشكر الممثل الدائم لماليزيا على بيانه الافتتاحي البناء.

يشعر وفدي بالسعادة لأن مسألة أنتاركتيكا التي تناقش في هذه اللجنة في السنوات الـ ١٢ الماضية لا تزال محل اهتمام متزايد من المجتمع الدولي. وهذا لا يدعش وفدي، نظراً للاعتراف العالمي بالحاجة إلى عمل دولي منسق لحماية بيئة أنتاركتيكا، فذلك من الأمور التي يهتم بها المجتمع الدولي.

ويود وفدي أن يرى هذه اللجنة تواصل البناء انطلاقاً من هذا الاهتمام الجاد بمشاركة المجتمع الدولي، تحت مظلة الأمم المتحدة في دراسة وتقرير مستقبل أنتاركتيكا، التي هي آخر منطقة نقية باقية للبشرية في

إن محاولة جعل أنتاركتيكا قاعدة لبرامج علمية وتعاون سلمي بين الدول هي محاولة جديدة بالثناء. ومع ذلك، نأسف لأنه لا يوجد حتى الآن نظام شامل لحماية بيئة أنتاركتيكا يخدم مصالح البشرية كلها. إن بروتوكول مدريد لعام ١٩٩١ المتعلق بحماية البيئة ومرفقاته، وهما يعدان جزءاً لا يتجزأ من معاهدة أنتاركتيكا لعام ١٩٥٩، قد يوفران مع هذا بعض الإجابات على المدى البعيد من أجل مستقبل أنتاركتيكا والمناطق المحيطة بها، وذلك بطبيعة الحال شريطة تعزيز عدد من أحكامهما. ونحن نشعر بالقلق لأن البروتوكول ليس له حتى الآن مرفق يتعلق بالمسؤولية؛ إن البروتوكول ينبغي أن يفرض على الدول التزاماً قانونياً بتخفيف آثار أي حادث يقع. فبروتوكول مدريد لا يوفر آلية عملية تفرض جزاءات على الذين قد يسببون الإضرار ببيئة أنتاركتيكا الأرضية والجليدية والبحرية الهشة. ويسرنا أن الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا قد اعتمدت بروتوكول مدريد على ضعفه، ونحن ندعو إلى التصديق عليه بسرعة لضمان دخوله حيز النفاذ في وقت مبكر.

إننا نلاحظ بارتياح أن الدول الأطراف قد دعت عدداً من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لحضور الاجتماع الاستشاري الثامن عشر لمعاهدة أنتاركتيكا، الذي عقد في اليابان في نيسان/أبريل. ونحن نرحب أيضاً بالقرار الذي اتخذته الدول الأطراف برفع التقرير النهائي لذلك الاجتماع إلى الأمين العام. ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ستدعى الآن لاجتماعات الدول الأطراف. إذ أن تحت تصرفها فريق من الخبراء في فروع المعرفة المطلوبة للمساهمة بشكل جاد في الاجتماعات السنوية.

إن أنتاركتيكا، في ضوء أهميتها العلمية الهائلة بوصفها توفر كنزاً هائلاً من البيانات، تتطلب وجوداً قوياً للأمم المتحدة. وبينما تبدو المعاهدة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، فإنها من الناحية العملية غير ذلك. إن كل طرف من الأطراف الاستشارية بمعاهدة أنتاركتيكا مطلوب منه أن يكون له وجود على أنتاركتيكا. والآن هناك ٤٢ محطة أبحاث وطنية تثقل كاهل الخط الساحلي المضيق. ولنحاول أن نتصور الأثر الذي يمكن أن يكون لو زاد عدد هذه المحطات إلى ١٨٤ محطة. إن إشراف الأمم المتحدة على البرامج العلمية الحالية والمشاريع الجارية في أنتاركتيكا من شأنه أن ينهي الازدواجية غير الضرورية، ويحد من توليد الفضلات ويركز على الاستفادة من الموارد المتاحة حالياً. فالباحث المشترك، الذي يأتي الاضطلاع به بعد حوار ومفاوضات دولية، من

الخدمات الممتازة لتلقي هذه المعلومات وتوزيعها على الدول الأعضاء ومنظمات البحث غير الحكومية. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل الجهود انطلاقاً من التطورات الإيجابية التي تحققت حتى الآن للتوعية بأهمية حماية بيئة انتاركتيكا وأثرها على البيئة العالمية.

وترى سيراليون أن بروتوكول مدريد خطوة إيجابية أولى لزيادة التعاون بين الدول الأطراف الاستشارية في المسائل البيئية. فهو ينشئ لجنة لحماية البيئة ويوفر إجراءات لتسوية النزاعات. بيد أن النص الوارد في بروتوكول مدريد الخاص بحماية البيئة الذي يمكن ١٩ دولة من الدول الأطراف الاستشارية الـ ٢٦ من رفع الحظر بعد ٥٠ عاماً، يثير قلقاً بالغاً لدى الدول التي ليست أطرافاً استشارية. ويكرر وفدي مطالبته الدول الأطراف الاستشارية بإعادة النظر في هذا النص لأنه ليس من الإنصاف اشتراط مجرد موافقة ١٩ دولة من الدول الأطراف الاستشارية لا غير لرفع الحظر.

ونظراً للأهمية الحاسمة لانتاركتيكا وخواصها الفريدة فإننا نرفض أية ترتيبات استثنائية أو تمييزية تضع مصير انتاركتيكا، وبالتالي مصير بقية العالم في أيدي ١٩ دولة. ويقوم رفضنا على اعتبارين.

أولاً، أن التكلفة العالية للدخول في "نادي" معاهدة انتاركتيكا تفوق إمكانات معظم الدول، ذلك أن الأطراف الاستشارية "الأعضاء في النادي" مطالبة بالإبقاء على محطة علمية دائمة في انتاركتيكا.

ثانياً، هذه الممارسة ليست نقط مكلفة، ومن ثم تمييزية، بل هي قد أدت أيضاً إلى الاكتظاظ في العديد من المناطق الخالية من الجليد التي يتيسر الوصول إليها في تلك القارة. وقد أدى هذا الاكتظاظ بدوره إلى تراكم متزايد للتلوث الجوي الناتج عن المركبات وإلى ظهور مستوطنات وأنشطة بشرية أكثر توطداً. ويرى وفدي أنه من المعقول أن نتوقع انضمام ١٥٢ دولة أخرى إلى هذه المعاهدة لأن انتاركتيكا إنما هي جزء من التراث المشترك للإنسانية.

ولئن كنا نرحب بقرار الدول الأطراف الاستشارية في المعاهدة، بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة التقرير النهائي لاجتماعاتها، فإننا نأسف لقرار هذه الدول بتجاهل قرارات الجمعية العامة. إن انتاركتيكا تتطلب وجوداً قوياً للأمم المتحدة. ويكرر وفدي مطالبته بإنشاء محطة بحوث تابعة للأمم المتحدة في انتاركتيكا

هذا العالم. فالقلق العالمي إزاء تدهور كوكبنا يجب ألا يقتصر على حدود ديارنا فحسب. ونظراً لأهمية انتاركتيكا بالنسبة لرفاه كوكب الأرض، فإنها تستحق اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويرحب وفدي بالاتفاقات التي توصلت إليها قمة ريو التي اعترفت بقيمة انتاركتيكا كمنطقة لإجراء البحوث العلمية الأساسية لفهم البيئة العالمية. ونعتقد أن هذا الاعتراف هام بالنظر إلى الطابع الهش للبيئة وللنظم الإيكولوجية القائمة في انتاركتيكا، حيث يمكن أن تسفر الأنشطة التي تقوم بها جماعات البحث العلمي، عن نتائج ذات أهمية على الصعيد العالمي. إن تصريح الفضلات الجامدة والخطرة، هو عنصر حيوي في أي خطة ترمي إلى المحافظة على البيئة في انتاركتيكا. ولدى بعض البلدان خطط لإدارة النفايات، يمكن لو نفذت تنفيذاً سليماً أن تمنع وقوع ضرر بيئي خطير أو لإصلاح له.

إننا نرحب بتقرير حملة انتاركتيكا لعامي ١٩٩٢/١٩٩٣ الصادر عن منظمة "جرين بيس" في نيسان/أبريل ١٩٩٤، والذي يتضمن معلومات مستكملة عن الأحوال البيئية والرصد العلمي المستمر لموقع "وورلد بارك باس" السابق. وهذه المعلومات مفيدة في تقييم وتطوير المشاريع المقبلة التي يمكن أن تؤثر على بيئة انتاركتيكا البرية.

كذلك فإننا نرحب بالتقدم المستمر في مجال التعاون الدولي في سبيل تحقيق فهم أفضل لبيئة انتاركتيكا والنظم الإيكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها. ونوافق على الملاحظات الختامية الواردة في تقرير الأمين العام حيث يقول:

"يستمر التقدم في مجال التعاون الدولي في اتجاه فهم محسن لبيئة انتاركتيكا والنظم الإيكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها، وبصفة خاصة، هناك إحساس متزايد بالنتائج البيئية المترتبة على الأنشطة التي تجرى في انتاركتيكا، كما أن جهوداً متنامية تبذل من أجل تصميم وتنفيذ التدابير الرامية إلى الحيلولة دون الآثار البيئية الضارة لهذه الأنشطة أو على الأقل تقليلها". (A/49/370، الفقرة ٨٧).

يود وفدي أن يشدد على القرار الخاص بإتاحة المعلومات الناتجة عن الدراسات البحثية. ولا نزال مقتنعين بأن الأمم المتحدة هي أفضل مكان لتوفير



ستساعد على تعزيز المناخ العام للسلم والتعاون في انتاركتيكا.

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
إن انتاركتيكا، القارة البعيدة المغطاة بالجليد التي لها تأثير أكيد لا جدال فيه على المناخ العالمي وعلى الغلاف الجوي لكوكبنا وعلى دورة المحيطات، إنما تشكل تراثا مشتركا للإنسانية كما ذكرت الجمعية العامة في إعلانها الصادر في عام ١٩٨٢.

إن نظر اللجنة الأولى في مسألة انتاركتيكا منذ الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة أتاح لمجتمع الأمم أن يولي اهتماما وثيقا لضمان استخدام انتاركتيكا الى الأبد للأغراض السلمية وحدها، وعدم تحويلها الى ساحة للتنافس الدولي. ويجب علينا ألا ننسى أن الاستراتيجيين أكدوا لنا بأن هذه القارة قد يكون لها أثر حاسم على أية معركة تدور في المياه المحيطة بها.

لقد أمكن، بالطبع، جعل انتاركتيكا منطقة منزوعة السلاح وخالية من الأسلحة النووية بالتوقيع على معاهدة واشنطن لعام ١٩٥٩، التي بموجبها أنحت جانبا دول أعضاء في الأمم المتحدة - يبلغ عددها اليوم ٤٢ دولة - منازعاتها الطويلة العهد ومطالباتها بالسيادة على القارة.

ولكن انتاركتيكا تظل، للأسف، موضع خلاف بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبالتالي مصدرا محتملا لعدم الاستقرار في عالمنا، حتى في الوقت الذي لا يزال تحتفل فيه بانتهاء الحرب الباردة، التي اتسمت بالتنافس على مستوى الكوكب كله وبخطر المواجهة العالمية. ولم يكن هناك تمييز فيما بين الدول الأطراف في معاهدة انتاركتيكا وأطرافها الاستشارية فحسب بل إن معظم أعضاء المجتمع الدولي قد استبعدوا كذلك من كل مشاركة في انتاركتيكا، بالرغم مما لمشاركتهم من أهمية حيوية لبقائها.

ومن غير المقبول أن يبقى مصير قارة ذات أهمية عالمية مثل انتاركتيكا في أيدي أقلية من الدول. ومن أجل مصلحة السلم والأمن الدوليين، أن الأوان لوضع جميع الأنشطة المتصلة بانتاركتيكا تحت السلطة العليا للأمم العام للأمم المتحدة، بوصفه ممثل المجتمع الدولي ولديه فريق متين من الخبراء في مختلف الميادين المتصلة بانتاركتيكا، مثل الهيدروغرافيا، وعلم المناخ، والسيزموغرافيا، وغيرها.

وبوقف انتشار هذه المحطات. ويعتقد وفدي اعتقادا حازما بأن الأمم المتحدة هي الهيئة الأنسب لمراقبة انتاركتيكا، ولذلك فإننا نطالب بأن يضطلع الأمين العام، أو ممثله في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدور رئيسي في وضع القرارات التي تؤثر على انتاركتيكا. وأكرر أن يضطلع ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور رئيسي في اتخاذ القرارات التي تؤثر على انتاركتيكا.

وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة لديها الخبرة والشبكة العالمية اللازمة لتلقي وتجميع وتوزيع أية معلومات قد تحتاج إليها الدول الأعضاء ومنظمات البحث. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الجهود انطلاقا من التطورات الإيجابية لقمة ريو للترويج لأهمية حماية بيئة انتاركتيكا وأثرها على البيئة العالمية.

ونتطلع الى أن تعقد البلدان الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا حلقات دراسية وندوات بشأن هذا الموضوع وذلك وفقا للاتفاق الذي تم التوصل اليه في قمة ريو. إن إشراف الأمم المتحدة على البرامج العلمية التي تجرى حاليا في انتاركتيكا سيضع حدا للازدواج الذي لا لزوم له، ويقلل من النفقات، ويركز على الموارد المتاحة حاليا. والبحوث التي تجرى بعد حوار ومفاوضات دولية ستساعد على تقليل الآثار الضارة للأنشطة العلمية على هذه القارة، وفي نفس الوقت ستؤدي الى نشر المعرفة فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويحدونا وطيد الأمل في أن تواصل الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة شؤون الإعلام، إصدار مواد إعلامية عن انتاركتيكا. فقد ساعدت هذه المواد الرأي العام عموما على التوصل الى فهم أفضل للقضايا المرتبطة بها، وبصورة خاصة تأثير انتاركتيكا على البيئة العالمية. وأن النتائج التي تحققت هذه السنة والمتمثلة في طرح مشروع قرار توافقي نتاج تبعث على التشجيع. ويحدونا الأمل الصادق في حصول المشروع على تأييد الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا. إن سيراليون تشارك في تقديم مشروع القرار التوافقي حول هذا البند، ونحن نؤكد على ضرورة مناقشة اللجنة لهذا البند في الدورة الحادية والخمسين.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن سيراليون تشعر بالتشجيع، بوجه عام، إزاء زيادة التعاون الدولي في مجال البحوث البيئية والعلمية في انتاركتيكا، بمشاركة تدريجية من جانب الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن هذه المشاركة

وعلاوة على ذلك، يجب أن يواصل الأمين العام تلقي كل الدعم اللازم لكي تقوم إدارة شؤون الإعلام بنشر الوثائق التي تتيح زيادة إدراك الجمهور عموماً لأهمية انتاركتيكا للنظام الأيكولوجي العالمي المتوازن.

إن مسألة انتاركتيكا من بين التحديات الرئيسية التي ستواجهها منظماتنا حفاظاً على الاستقرار والرفاهية للجميع. وتقترب الأمم المتحدة من منعطف هام في تاريخها يتعين عليها فيه ألا تكون مترددة ولا مغلقة على ذاتها. وأن وفد بنن، وقد أدرك أهمية هذه الحقيقة، قد أهاب في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة بالدول الأطراف في معاهدة انتاركتيكا والأطراف الاستشارية أن تسلك سلوكاً بناءً تجاه انتاركتيكا.

إن الدورة التاسعة والأربعين ستصطبغ بهذا التطور الإيجابي بصدده المسألة. فالبيان الذي أدلى به قبل قليل السفير اسماعيل رزالي، ممثل ماليزيا، يبين أن الدول الأطراف في المعاهدة ستواصل التعاون مع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة. ونجد في البيان الذي أدلى به السفير هيساشي أودا، ممثل اليابان، تأكيداً بليغاً لما أحسن قوله سفير ماليزيا. وهذا مدعاة لارتياحنا جميعاً لأنه دليل على رغبتنا المشتركة في رؤية الأمم المتحدة تتجه نحو المستقبل في ظل تعاون دولي متعزز.

وتشعر بنن بسرور بالغ إزاء هذا الأمر وتشيد بماليزيا واليابان، فضلاً عن جميع الدول الأخرى التي ساعدتنا، بإعداد مشروع القرار، في جعل مسألة انتاركتيكا محل اهتمام عام. ويشيد وفد بلدي بكم، سيدي الرئيس، بإشادة خاصة على الجهود التي بذلتها لهذا الغرض. ويحدوني الأمل في أن توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار A/C.1/49/L.53 دون تصويت، وفي أن تحذو الجمعية حذوها عندما يحين وقت اعتماد النص اعتماداً نهائياً.

وبموجب مشروع القرار، ستسبح لنا الفرصة في الدورة الحادية والخمسين للجمعية، لتقييم ما أنجزناه سوياً.

ولا يسعني أن أختم بياني دون أن أشيد بالشجاعة وبعُد النظر اللذين تتصف بهما بعض المنظمات غير الحكومية، من قبيل منظمة "جرين بيس" التي عملت دون كلل على أن تبين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الخطر المائل في انتاركتيكا.

لقد قدم لنا الأمين العام في تقريره (A/49/370) تقييماً عن التعاون الدولي بشأن انتاركتيكا. على أن الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا، التي وعدت بتزويده بصورة متواصلة بمزيد من المعلومات والوثائق المتصلة بجميع جوانب انتاركتيكا، لم تزوده إلا بالتقرير الختامي للاجتماع الاستشاري الثامن عشر الذي عقد في كيو توكو في الفترة من ١١ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وهذا التقرير يكشف عن وجود تعاون مع بعض البرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ولكن الأمين العام وممثله لا يشاركان للأسف حتى الآن في اجتماعات الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا.

وتحوم اليوم تهديدات غير عسكرية على أفق حالة البيئة في انتاركتيكا والنظم الأيكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها. وقد دق الأمين العام في تقريره الذي أشرت إليه أجراس الخطر، إذ قال:

"إن انتاركتيكا رغم موقعها النائي، ليست محصنة ضد التلوث الجوي الناجم عن التصنيع... وبالإضافة إلى هذا المصدر الخارجي، يساهم وجود البشر في انتاركتيكا في تلويث الهواء... إن بيئة انتاركتيكا الأرضية، مثل غلافها الجوي، معرضة بشدة للتضرر من آثار النشاط البشري. والضرر بصفة عامة بطيء المعالجة." (A/49/370، الفقرتان ١٦ و ٢٢)

إن اعتماد بروتوكول مدريد في عام ١٩٩١ جاء معبراً عن إدراك الأطراف الاستشارية للحاجة إلى حماية بيئة انتاركتيكا. وبموجب هذا البروتوكول، الذي لا يتضمن أية تدابير ملموسة للتحقق، فإن التنقيب عن الموارد المعدنية في انتاركتيكا والمناطق المحيطة بها واستخراجها منها محظورين لفترة ٥٠ سنة. ونظراً لأنه ما من نشاط بشري في انتاركتيكا يمكن أن يخلو من بعض الآثار الضارة على البيئة، فإن هذا الحظر يجب أن يصبح حظراً دائماً ولا بد من اتخاذ خطوات، من خلال اتفاقية دولية، لتحويل انتاركتيكا إلى محمية طبيعة أو باحة عالمية مخصصة للبحوث السلمية والعلمية، لصالح البشرية جمعاء.

وتود بنن أن تذكر الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا بأن عليها، بناءً على التزامها المشترك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بمقتضى الفصل السابع من جدول أعمال القرن ٢١، أن تنظم سنوياً ندوة أو حلقة دراسية دولية عن البيئة في انتاركتيكا.

هذه الدراسات، في المقام الأول، بيئة البحار القطبية؛ وديناميكيات الصفائح الجليدية؛ ورصد الأحوال المناخية؛ وتقصي الآثار الكاشفة في الجليد، والهواء، والبحار وما لها من نتائج بيئية؛ ورسم الخريطة الجيولوجية والجيوفيزيائية للمنطقة المحيطة بالمحطة.

ولقد كان تنظيم نشاط البحث هذا وإدارته بصورة ناجحة مهمة تتم عن تحد. ونحن ممتنون لما قدمه لنا عدد من الدول الصديقة، التي هي أيضا أعضاء في نظام معاهدة أنتاركتيكا من تعاون ومساعدة. ونتطلع الى استمرار التعاون مع هذه الدول في مساعيها المقبلة. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد لجميع الدول على أن نتائج أبحاثنا ستتوفر للمجتمع الدولي بحرية وانفتاح.

وتتصف مداولات هذه اللجنة فيما يتعلق بأنتاركتيكا ببالغ الأهمية. والقرارات التي نتخذها حيوية للإدارة الناجحة لقارة أنتاركتيكا، ولكن بالإضافة الى ذلك، فهي تدل، إذا ما تم التوصل اليها بروية، على أن المجتمع الدولي قادر على معالجة مسائل معقدة بطريقة سلمية مثمرة. لهذا السبب سنرحب باعتماد مشروع القرار بشأن مسألة أنتاركتيكا بتوافق الآراء.

السيد نكورلو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الطبيعة الفريدة لقارة أنتاركتيكا هي حجر الزاوية للمستقبل - وإن لم يكن موثوقا به - لهذه المنطقة الهامة التي ما برحت تعنى بها اللجنة الأولى في مداولاتها منذ أن تناولت الجمعية العامة البند لأول مرة في عام ١٩٨٣.

وأنتاركتيكا التي تشكل ما يزيد على عشر سطح الأرض، هي رقعة شاسعة غير مأهولة وغير ممسوسة نسبيا، وهي ضرورية لسلامة النظام الايكولوجي للكوكب وأدائه. وتتيح طبيعة المنطقة، النقية أساسا، فرصا فريدة لبحوث هامة لدراسة ظاهرة التغير العالمي، بما في ذلك الاحترار العالمي ونضوب طبقة الأوزون. وفي هذا السياق يمكن للتأثيرات غير المتسقة التي تقع على أنتاركتيكا أن تؤثر تأثيرا ضارا على النظام الجوي ونظام المحيطات في العالم، وأن تهدد مركز القارة بوصفها المختبر العالمي الطبيعي ذا أرفع الامكانيات.

ويتمثل القلق الرئيسي لوفد بلدي في هشاشة أنتاركتيكا التي أصبحت مؤخرا عرضة للتأثر الشديد من الأنشطة البشرية التي تجري فيها. فهذه المنطقة بعدما

السيد جيلاني (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا أراد المجتمع الدولي أن يعالج بنجاح المجموعة الكاملة للمسائل البيئية والاقتصادية والعلمية والأمنية المعقدة والمتراصلة المتعلقة بأنتاركتيكا، يتعين عليه أن تكون له رؤيا مشتركة عن القارة. ونحن نرى أن الرؤيا المشروعة الوحيدة عن أنتاركتيكا هي الرؤيا التي تعترف بها بوصفها نظاما بيئيا هشًا وهاما للغاية وتتعين دراسته والحفاظ عليه بما يعود بالفائدة على البشرية بأسرها.

وباكستان، إدراكا منها لهذه الرؤيا، ما فتئت تتخذ موقفا يتمثل في وجوب الحظر الدائم للتنقيب عن المعادن في أنتاركتيكا واستغلالها. ولقد كان التوقيع في عام ١٩٩١ على بروتوكول مدريد المتعلق بحماية البيئة، الذي يحظر التنقيب عن المعادن والتعدين في أنتاركتيكا وحولها لفترة ٥٠ عاما، خطوة إيجابية. ومع ذلك، نواصل الأمل في أن يوافق المجتمع الدولي، في نهاية المطاف، على تحويل هذا الحظر المحدود الى حظر دائم.

والى جانب الحظر الاقتصادي الواسع النطاق الذي يمكن أن يخلف في البيئة في أنتاركتيكا، آثارا مأساوية لا يمكن عكسها، هناك حاجة الى تنظيم صارم للنشاط الحالي الذي يشكل تهديدا متزايدا للنظام البيئي في القارة. وفي هذا الصدد، يتعين اتخاذ تدابير عاجلة لتنظيم السياحة، وحماية مصائد الأسماك، ومنع انسكاب النفط وتطهير المواقع التي حدث بها هذا الانسكاب. ويصح وضع أنظمة إضافية للتصدي لهذه المسائل. بالإضافة الى ذلك، يمكن النظر في أمر تقوية بروتوكول مدريد بإدراج عبارات مضافة تتعلق بالمسؤولية عن الأضرار الناجمة عن الأنشطة التي يتناولها البروتوكول.

والمجتمع الدولي، إذ يتحاشى الأنشطة الموجهة نحو الاستغلال الاقتصادي لأنتاركتيكا، يتعين عليه أن يعزز وينسق البرامج الحالية الرامية الى دراسة القارة دراسة علمية. فبإمكان البحث العلمي المتسق المتعلق بأنتاركتيكا أن يسفر عن بيانات قيمة تتعلق بالمناخ العالمي، والموارد البحرية، والآثار البعيدة الأجل للتلوث البيئي.

ولا تزال باكستان منذ عام ١٩٩١ تنهض ببرنامج دائم وناجح لبعثات البحوث في القارة. ولقد أنشأ علماءنا محطة جناح للبحوث في أنتاركتيكا، التي تُستخدم كنقطة انطلاق لمجموعة عريضة من الدراسات. وتتلحق

نيسان/أبريل الماضي. ونحن نحيط علما بهذا التقرير، الذي يسلم، في جملة أمور، باستحالة التطبيق الموحد لبروتوكول مدريد، الذي يدعو إلى إنشاء نظام شامل لحفظ بيئة أنتاركتيكا والنظم الايكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها، لصالح المجتمع العالمي. ويسلم التقرير، نظرا للعدد الكبير من النهج التشريعية الوطنية المتباينة، بالحاجة إلى تحقيق الاتساق بين التفسيرات المختلفة لشروط البروتوكول، وتوضيح معنى بعض الأحكام تسهيلا لتلك العملية.

وأمام هذه الخلفية انضمت تنزانيا منذ العقد الماضي إلى دعاة إدارة أنتاركتيكا باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية، نظرا للأهمية الملحة للمنطقة وخصائصها الفريدة. وبناء على ذلك، ما زلنا مقتنعين بأن الأمم المتحدة، بأجهزتها المتخصصة، هي أقدر وأنجع جهاز لتلقي كل المعلومات ذات الصلة وتجميعها وتوزيعها على الدول الأعضاء ومنظمات الأبحاث، نظرا لطابعها المتنوع من حيث عضويتها العالمية وشبكتها وخبرتها الفنية على النطاق العالمي.

وتمتدح تنزانيا التحول الأخير في الأحداث بشأن هذه المسألة الملحة. إذ يجري حاليا التغلب على الخلافات التي تبدت منذ مدة طويلة بين دعاة اعتبار قارة أنتاركتيكا تراثا مشتركا للبشرية والأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا. وفي هذا العام توصلنا لأول مرة خلال ١٢ عاما، إلى مشروع قرار يحظى بتوافق الآراء، وسيمثل الأمم المتحدة في الدورات المقبلة للأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبهذا تتحقق الصلة بين الأمم المتحدة وتلك الأطراف الاستشارية. وهذه مبادرة نرحب بها، حيث أننا نرى دوماً أنه يمكن للأمين العام، بمساعدة فريق داعم من الخبراء في مختلف المجالات، أن يسهم مساهمة بالغة في مداورات الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا من نواح عدة.

بيد أنه يتعين على الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا أن تذهب إلى أبعد من ذلك وتعتمد بالكامل الأمم المتحدة باعتبارها أنسب جهاز لتولي السيطرة على أنتاركتيكا بغية تحقيق الهدف العالمي النبيل المتمثل في تحويل تلك القارة الفريدة إلى تراث مشترك للمجتمع الدولي بأسره.

ويؤيد وفدي تأييدا كاملا مشروع القرار المعروف علينا ويشدد على أهمية وضرورة أن تبقى هذه

كانت قبل ثلاثة عقود قارة غير مأهولة، أصبح يسكنها تدريجيا عدة مئات من الناس تخلف أنشطتهم مواد كيميائية وغازية غير مرغوب فيها ويتلوث بها الجو وتسبب أضرارا لا يمكن إصلاحها. ونتيجة لذلك، أصبح من المتعذر للغاية الحفاظ على المياه العذبة البرية والنظم البيئية البحرية، لأن النمو في مناخ أنتاركتيكا القاسي إلى حد لا يصدق لأنتاركتيكا يكون بطيئا والإفاقة من هذه التكديرات قد تستغرق وقتا طويلا.

وعلى هذا الأساس، تتصف دراسة صفائح الجليدية لأنتاركتيكا بأهمية حيوية إذ تشكل هذه الصفائح أبرز سمات المنطقة. وهي نتيجة تراكم الثلوج طوال السنوات الـ ١٠٠ ٠٠٠ الماضية. ويمكن لذوبان الصفائح الجليدية وحده أن يسبب آثارا مدمرة، لأن منسوب البحار سيرتفع إلى حد يزيل من الوجود البلدان الواطنة، والمناطق الساحلية، بل الجزر في شتى أرجاء العالم. وهذه المسألة هي بالتأكيد مسألة خطيرة تستحق قصارى اهتمامنا.

والطابع الفريد لأنتاركتيكا ناشئ أيضا عن ثرائها. فهي ثرية بأنواع العوالق التي تشكل الأساس للنظام الايكولوجي البحري. وان منطقة الالتقاء الأنتاركتيكية، وهي المنطقة التي تقع فيها المياه الأنتاركتيكية الباردة تحت مياه المحيط الهادئ الأدفأ، توفر البيئة الصالحة للتكاثر الهائل للحياة والمغذيات التي تنتقل آلاف الأميال إلى بقاع أخرى من العالم.

والآن وقد تناولت بالشرح أهمية قارة أنتاركتيكا وسرعة تأثرها وقلة مناعتها، من الواجب والمناسب في هذه المرحلة أن نشيد إشادة خاصة بالأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/49/370 المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الذي يوضح كثيرا التطورات المتصلة بقارة أنتاركتيكا. وكما يوضح التقرير على النحو الواجب، تزداد حساسية قارة أنتاركتيكا للأثار البيئية للأنشطة التي تجري فيها، لذلك هناك ضرورة ملحة لوضع وتنفيذ تدابير من أجل منع التدهور البيئي الناشئ عن الأنشطة البشرية المتزايدة دوماً في المنطقة، أو على الأقل تخفيفه.

ومن المشجع بنفس القدر أن نعرف أن الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا، عملا بالقرار ٨٠/٤٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قد أتاحت تقريرها الختامي عن الاجتماع الاستشاري الثامن عشر لمعاهدة أنتاركتيكا الذي عقد في كيوتو في شهر

اللجنة هذا البند قيد نظرها.

ومع ذلك تبخرت الآمال التي كانت تحدد الدول الأعضاء في أن تقوم الأطراف الاستشارية بمعالجة العيوب وأوجه الضعف الموجودة في معاهدة أنتاركتيكا. وبذلك خابت المساعي الرامية إلى إيجاد إطار واسع القاعدة لتناول مختلف جوانب أنتاركتيكا. والواقع أن قلة من الدول ذات القدرات التكنولوجية تواصل استبعاد الأغلبية الساحقة من عمليات صنع القرار، على الرغم من أن الأنشطة في أنتاركتيكا سيكون لها أثر عالمي النطاق. إن الاشتراك في الاجتماعات مقيد غالبا كما أن المعلومات الحيوية المتاحة لا تزال هزيلة. لذلك هناك افتقار إلى المسؤولية. كما أن الالتزام بإجراء تجارب وبرامج علمية فيه غيب للبلدان المتخلفة تكنولوجيا. وبذلك نشهد إدامة غير مقبولة للأمر الواقع بالإبقاء على نظام تقييدي غير متكافئ وتمييزي.

وعلاوة على هذا لا تزال بلدان نامية عديدة تشعر بخيبة الأمل لبلوغها طريق يكاد أن يكون مسدودا في سعيها إلى إخضاع الأنشطة العلمية والبيئية للإشراف المتعدد الأطراف لمنظمتنا. كذلك لا يغيب عن بالنا تزايد عدد محطات الأبحاث العلمية التي تقام هناك، بما لها من آثار بيئية وبيلة محتملة، ولا يغيب عن بالنا أيضا تزايد أعداد السياح الأمر الذي يشكل أخطارا جديدة على البيئة البكر لقارة أنتاركتيكا.

إن النظام الأيكولوجي للدول الجزرية في جنوب المحيط الهادئ والمحيط الهندي، مثل اندونيسيا، يرتبط ارتباطا وثيقا لا انفصام له بالنظام الأيكولوجي في أنتاركتيكا، ويمكن أن يتأثر تأثرا عميقا بالتغيرات غير المتوقعة في بيئة تلك القارة. ومن ثم، لا يمكن تبرير الادعاء القائل بأن إدارة أنتاركتيكا ينبغي أن تظل تحت الولاية القضائية لعدد محدود من الدول.

ولابد من تكرار التأكيد على أن حماية أنتاركتيكا والمحافظة عليها أصبحتا شاغلا مشتركا وعالميا، ولا يمكن بعد الآن أن يظلا امتياز مقصورا على حفنة منتقاة من الدول. وبالنسبة لاندونيسيا، بل الواقع بالنسبة لأغلبية عظمى من الدول الأعضاء، ينبغي أن يعتبر مبدأ العالمية واردا وهاما في سياق أنتاركتيكا. وبما أن فهمنا للتغيرات العالمية يعتمد على برنامج متماسك طويل الأجل في المنطقة، فإننا نرى أن التعاون فيما بين الدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بأنتاركتيكا أمر يستحق كل الشناء، ونحن بالتالي نوافق على الرأي المعرب عنه على نطاق واسع والقائل بضرورة الاستعاضة عن البعثات العلمية الوطنية ببرامج منسقة دوليا تحت رعاية الأمم المتحدة.

السيد جوسوف (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ بداية تناول الجمعية العامة لمسألة أنتاركتيكا قبل ١١ سنة، جسدت المناقشات في لجنتنا الاسهامات التي قدمتها معاهدة عام ١٩٥٩ من ناحية والتحفيزات المعرب عنها من قبل عدد من الدول فيما يتصل بسير العمل بها من الناحية الأخرى. فقد سلمت دول أعضاء تنتمي إلى مختلف المناطق عن طيب خاطر، في جملة أمور، بدور المعاهدة في جعل قارة أنتاركتيكا منزوعة السلاح ولا نووية وبصفة خاصة دورها في تشجيع الأبحاث العلمية. كما زاد ادراكنا لهشاشة بيئة أنتاركتيكا ونظامها الأيكولوجي وقلة مناعتها وكذلك لتأثيرهما على التغير العالمي والأنشطة البشرية. وجاءت التقارير المقدمة من الأمين العام في الماضي فوجهت أنظارنا على النحو الواجب إلى بعض هذه الجوانب وأسهمت في زيادة فهمنا ومعرفتنا بهذه القارة غير المأهولة.

لذلك مما يبعث على الارتياح أن نلاحظ، من واقع تقرير الأمين العام الأخير الوارد في الوثيقة A/49/370، أن قارة أنتاركتيكا لا تزال تلعب دورا حاسما باعتبارها مركزا للبرامج العلمية والتعاون السلمي بين الدول ولزيادة فهم بيئتها والنظم الأيكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل أن يتم التصديق قريبا على بروتوكول حماية البيئة (بروتوكول مدريد) حتى يتسنى إنفاذ أحكامه في جميع أنحاء منطقة أنتاركتيكا مما يعود بالنفع لا على بيئة أنتاركتيكا وحدها بل أيضا على النظام كله.

وفي الوقت ذاته، نود أيضا البناء على التطورات الايجابية لمؤتمر ريو لعام ١٩٩٢ بالترويج لأهمية حفظ بيئة أنتاركتيكا. ويقدم تقرير الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا عن اجتماعها المعقود في كيوتو في شهر نيسان/أبريل الماضي بعض المعلومات في هذا الصدد. ونعترف شاكرين بالاسهامات التي قدمها عدد من المنظمات المهمة بالأمر، مما زاد من معرفتنا بمنطقة أنتاركتيكا.

ولما كانت جميع الأنشطة في أنتاركتيكا تؤثر على المصالح الحيوية لجميع الدول، يصبح التعاون الدولي أمرا ضروريا. ونشعر بالقلق لأنه دون إطار مؤسسي موسع لتنسيق مختلف الأنشطة في أنتاركتيكا، ستظهر على المعاهدة حتما علامات الاجهاد.

وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبما يحقق صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي لفائدة البشرية بأسرها. وتدرك أن معاهدة أنتاركتيكا تنص على تجريد القارة من السلاح، وحظر الانفجارات النووية، والتخلص من النفايات النووية، وحرية البحث العلمي، وتبادل المعلومات العلمية دون أية قيود.

وفي الديباجة أيضا تأخذ الجمعية في اعتبارها البروتوكول المتعلق بحماية البيئة في معاهدة أنتاركتيكا، والذي يؤكد أن تطوير نظام شامل لحماية بيئة أنتاركتيكا يخدم مصالح البشرية بأسرها حيث أن تلك القارة، من خلال تأثيرها على التيارات الهوائية والمحيطية وعلى الأحوال المناخية، تلعب دورا حاسما في النظام البيئي العالمي.

وتلاحظ الديباجة أيضا أن بروتوكول مدريد يضع مبادئ أساسية لحماية بيئة أنتاركتيكا تعزيزا للسلم والبحث العلمي. لهذا، تؤكد الديباجة الاقتناع بأن مصلحة البشرية جمعاء تقضي بأن يظل استخدام أنتاركتيكا مقصورا الى الأبد على الأغراض السلمية وحدها، وبألا تصبح ساحة أو موضوعا لخلاف دولي.

وأحد الجوانب الأساسية الخاضعة لبحث مستمر هو الحاجة الى تزويد الأمين العام بمعلومات عن اجتماعات وأنشطة الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا، بالإضافة الى المعلومات التي يجب أن تقدمها تلك الأطراف عن التطورات ذات الصلة بأنتاركتيكا.

وتتسم الفقرة ٤ من المنطوق بأهمية خاصة، فهي تحث الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا على تقديم دعوات الى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لحضور الاجتماعات الاستشارية المقبلة. فما من شك في أن مشاركة ذلك المسؤول الكبير ستكون قيمة جدا في العمل الموضوعي لتلك الاجتماعات.

والفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار تكرر التأكيد على الأفكار المعرب عنها في الفقرة ٥ من القرار ٤٨/٨٠. وقد رئي أنه لا غنى عن تكرار التأكيد على الأهمية الخاصة التي يتسم بها الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، كما تحث الفقرة ٦ الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا على أن تأخذ في الاعتبار النتائج التي تمخض عنها مؤتمر ريو.

وما نحتاجه هو إطار مفتوح ومنصف وخاضع للمساءلة، يمكن أن تتوفر من خلاله درجة أكبر من إمكانية الوصول الى المعلومات، ونشرها على نطاق أوسع، وزيادة التعاون بين العلماء من مختلف البلدان المهتمة، وإقامة صلة عضوية بين نظام معاهدة أنتاركتيكا ومنظومة الأمم المتحدة. وهذا النهج من شأنه أن يكفل البحث العلمي المنسق، والحماية البيئية، واحترام قيم الحياة البرية والحفاظ على أنتاركتيكا بوصفها منطقة سلم وتعاون للأجيال المقبلة.

وخلاصة القول إن إدارة أنتاركتيكا ينبغي النظر إليها بالضرورة في السياق العالمي الأوسع، أي المسؤولية الجماعية للأمم كافة. ولقد انتعشت آمالنا في مستقبل تلك القارة بالاهتمام المتواصل بمفهوم أنتاركتيكا بوصفها محمية طبيعية أو باحة عالمية. والمجتمع العالمي يقع على عاتقه التزام رسمي بأن يكفل أن تقوم إدارة آخر منطقة غير مأهولة على وجه الأرض على أساس التعاون الدولي ولمصلحة البشرية جمعاء. وباعترافنا بمشروعية شواغل جميع الأمم، وبضرورة المواءمة بين أفعالنا، يمكننا أن نعزز النهوض بالأهداف المشتركة للمعاهدة. وهدفنا في النهاية هو ضمان أن تظل أنتاركتيكا الى الأبد قناة للتعاون بين الأمم في هذا العالم المترابط.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقول إننا نرحب بالجهود التي يبذلها وفدا ماليزيا واليابان والتي تبذلونها أنتم، سيدي الرئيس، والتي ستؤدي مرة أخرى الى اعتماد مشروع قرار (A/C.1/49/L.53) بتوافق الآراء. ووفد بلدي ينظر الى هذا التطور باعتباره بادرة إيجابية تبشر بالخير في مساعيها المستمرة للتماس مزيد من مجالات الاتفاق في المستقبل فيما يتعلق بمسألة أنتاركتيكا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

ويسرني أن أبلغ للجنة أن المشاورات المكثفة التي جرت على مدى الأيام القليلة الماضية فيما بين الوفود المعنية مباشرة بمسألة أنتاركتيكا قد اختتمت بنجاح، وبوسعي الآن أن أقدم للجنة الأولى مشروع القرار A/C.1/49/L.53، لتنظر فيه.

وأود أن أبرز النقاط التالية:

في ديباجة مشروع القرار تؤكد الجمعية من جديد أنه ينبغي أن تجري إدارة أنتاركتيكا واستخدامها

في موعد أقصاه ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، واختتامها في يوم الاثنين الموافق ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقد أوصت بأن تكمل اللجان الرئيسية عملها قبل ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. والآن وقد أتمنا النظر في برنامج أعمالنا قبل الموعد الذي أوصت به الجمعية العامة، أود أن أكرر ما قلته في بياني يوم الجمعة الموافق ١٧ كانون الأول/ديسمبر - من أن النتائج التي تحققت حتى الآن ترجع أساسا الى روح التعاون والتضاهم الودي الصادق التي اهتمت بها جميع الوفود في عرض مواقفها والدفاع عن مصالحها.

كما أود أن أسلط الضوء على العمل الهام الذي قام به نائبا الرئيس ومقرر اللجنة - السيد يوشيتومو تاناكا ممثل اليابان، والسيد توماس ستيلزر ممثل النمسا، والسيد بيتر غوسن ممثل جنوب افريقيا. لقد جعلوا من الممكن تحقيق إنجازات هامة من خلال مبادراتهم وجهودهم لكفالة التنسيق.

وأود بصفة خاصة أن أعبر عن امتنان اللجنة وامتناخي الشخصي للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد فلاديمير بتروفسكي، ولمدير مركز شؤون نزع السلاح، السيد بروسلاف دافينيتش، اللذين ما برحا يقدمان مساعدة حاسمة لنا في عملنا.

وقد استفدنا في عملنا من التنسيق القيم للسيد زهراب خيراضي، أمين اللجنة، الذي ما انفك يضع خبرته الواسعة القيمة تحت تصرفنا. وأود أيضا أن أعبر عن امتنان اللجنة وامتناخي الشخصي لكامل فريق الأمانة العامة الدينامي، الذي كان يظهر باستمرار اليقظة والاهتمام بتحقيق متطلباتنا. كما نشكر المترجمين الفوريين الذين دللوا على التفهم وحسن النية في مساعدتنا في عملنا، وكذلك جميع الموظفين المشاركين في إعداد المحاضر والبيانات الصحفية، وفي توزيع الوثائق. وأشكرهم جميعا على جهودهم الدؤوبة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥

ينطلق مشروع القرار أساسا من مبدأ التعاون الدولي. وهو يأخذ في الاعتبار أن نظام المعاهدة فريد في تشجيع وتنظيم التعاون العلمي وحفظ الموارد وحماية البيئة. وينبغي أن تظل أنتاركتيكا مركزا للبرامج العلمية وللتعاون فيما بين الأمم للأغراض السلمية.

وكما قال الأمين العام في تقريره:

"هناك إحساس متزايد بالنتائج البيئية المترتبة على الأنشطة التي تجري في أنتاركتيكا، كما أن جهودا متنامية تبذل من أجل تصميم وتنفيذ التدابير الرامية الى الحيلولة دون الآثار البيئية الضارة لهذه الأنشطة أو على الأقل تقليلها" (A/49/370، الفقرة ٨٧).

ومشروع القرار يعبر عن الجهود المتزايدة للجنة الأولى بعد ١١ عاما من النظر في هذا الموضوع. ولهذا فإن الوفود المعنية تأمل أن تعتمده اللجنة بدون تصويت، ويحدوني نفس هذا الأمل.

(تكلم بالانكليزية)

تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/49/L.53 الذي عرضته تولا، واقترح أن يعتمد مشروع القرار بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار A/C.1/49/L.53.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تختتم اللجنة عملها بشأن البند ٦٧ من جدول الأعمال، المعنون "مسألة أنتاركتيكا"، ونظرها في جميع بنود جدول الأعمال التي أحالتها الجمعية العامة الى اللجنة.

بيان ختامي من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد قررت الجمعية العامة أن يكون تعليق الدورة التاسعة والأربعين